القضاء والقضاة

سيدي مدير مجلة المغرب الغراء الاستاذ الغيور سيدي محمد صالح ميسه امنكم الله وبعد قرأت بعددكم الثاني عشر الصادر بتاريخ جمادي الاولى عام ١٣٥٢ كلمة تحت عنوان (الكتابة) تطلبون من حملة الاقلام الكتب بما في افكارهم على قدر وسعهم حتى من لم يستطيع الفصحى فبالدارجة فنشكركم على تلك التسهيلات التي منحتمونها راجياً منكم نشر ما يلي مما سمحت به الفكرة الجامدة :

كثيراً ما أعثر على بعض المقالات بمختلف الجرائد والمجلات في شتى المواضيع المتعلقة بالقضاء والقضاة ولغايته لم يقع نظري على مقال طيب عرف صاحبه الداء واستخدم مهارته في ايجاد الدواء ، غاية ما كتب الكتاب آراء وافكار وحكايات ما كان ذلك عليه عند السلف الصالح مع أن المسألة صعبة وتحتاج الى درس كبير واساتذة يقومون باعبائها احسن قيام من مبدئ الدرس الى منتهاه وليست المسألة بسيطة حتى تقبل فيها سائر الافكار والانظار ولا بالهينة حتى تصير احدوثة يتحدث بها المغفلون في مجالسهم والاجانب في جرائدهم بل المسألة مسألة فقه ودين موكولة لجماعة علماء المسلمين وهي النقطة الوحيدة التي لا ينبغي الاهتمام بغيرها ما لم تدرس من جميع وجوهها

ليس يخفى على العالم الاسلامي اجمع ان القاضي له السيطرة التامة والدرجة القصوى ، وأنى لذلك الآن من تحقيق ؟

في الزمن الغابر كان القاضي يرجع اليه النظر في سائر الاحوال واليوم أصبح ممنوعاً وذلك انما هو الآن عبارة عن رجل يكتري محلا من ماله ان كان له أو من دين يتحمله ويجمع عليه اصحابه ويجلس على كرسي للفصل أو الصلح بين ما فضل من الخصوم ويخاطب على ما جيء به اليه من الرسوم ملبياً للطلبات مقيداً للشكايات ممتثلا لاوامر المراقبات معيناً لسائر الادارات لا سطوة ولا حرية ولا أمر بيده مع هذا فكيف للقضاة أن يستقيموا كما يريده المنكرون عليهم ، لا أجرة لهم الا الثلث الذي ياخذونه من اجرة العدول حتى اصبحوا بذلك طوع اشارتهم لا يلاحظون عليهم شيئاً في الشهادات والملاحظ حسبه أن يبقى مستقلا باعوانه الامر الذي أوجب عليهم غض الطرف عليهم وترك الاشغال تتمشى على كيفها إذ لا مسئولية على من لا أجرة له .

بالعدد الحادي عشر من مجلة المغرب نبهتم الحكومة في مقال تحت عنوان المحاكم الى أن خطة القضاء خطة شريفة تطالب اهلها باجتناب حتى المباح من الاشياء لاصحاب الخطط الاخرى وذلك يوجب على الحكومة الاهتمام بامر القضاة اهتماماً زائداً على أن المرتبات اذا فرضنا ان تكون على حسب درجاتهم من ثلاثة الى سبعة آلاف فرنك شهرياً تستلزم من الميزانية اربعة أو خمسة ملايين لا غير وهو قدر تافه لا يبلغ ما تتقاضاه محكمة واحدة من المحاكم الفرنساوية بالايالة .

والى الآن لم يسمع بالتحدث عن ذلك فضلا عن تنفيذه وغاية ما يطرق الاسماع هو اللوم والعتاب الموجه بحق أو بغير حق ممن لا دراية لهم بحقائق الامور حتى لا تكاد تقع على جريدة خالية من الحمل على تلك الخطة الشريفة التي يحاولون القضاء عليها .

محمد بن الموقت محامي شرعي